جامعة اكلي محند اولحاج – البويرة.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
الملتقى الوطني السابع حول: مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر.
يومي 09 و 10 جانفي 2017.
المحور الأول :مدخل إلى الاستثمار السياحي.

مداخلة بعنوان: " مكانة السياحة في سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2000-2015".

أ. محمد هاني.
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة.
m.hani@univ-bouira.dz

د. الضيف احمد.
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة.
Dr.dif_ahmed@yahoo.fr

ملخص:

إحتلت السياحة مكانة هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي، إذ شهد القطاع إهتماما متزايدا من قبل القائمين على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية في الجزائر، والمتتبع لتطور قطاع السياحة مدى الاهتمام به كقطاع بديل لقطاع المحروقات، وذلك نظرا لدوره على جميع المستويات، بداية من مساهمته في الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى دوره في إمتصاص البطالة بتشغيله لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، وإنتهاءا به كمصدر بديل للعملة الصعبة، ناهيك عن عمله كقاطرة للنمو الإقتصادي، من خلال عملية الجر الخلفي لكل القطاعات الإقتصادية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: السياحة، سياسة الانعاش الاقتصادي، المخطط السياحي الوطني.

مقدمة:

يشهد قطاع السياحة إهتماما متزايدا من قبل كل القائمين على السياسات الاقتصادية في العالم، باعتباره مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي، وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الخام، باعتباره يحقق دخلا يكون مستقرا في أغلب الحالات إن لم يكن متزايدا، هذا بالاضافة إلى عملية الجر الخلفي لكل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي التي تعمل على توفير حاجيات القطاع بإختلافها، هذا ما يستدعي تشغيل يد عاملة محلية بصفة مباشرة في المنتجعات والمرافق السياحية، أو بصفة غير مباشرة من خلال إنتشار الأنشطة الثانوية للقطاع كالتجارة والخدمات والصناعات االتقليدية وغيرها، والتي تكون كفيلة بتشغيل اليد العاملة المحلية سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة.

الإشكالية: مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

تتضمن إشكالية البحث مكانة قطاع السياحة في مخططات سياسة الانعاش الاقتصادي، على طول الفترة الممتدة من 2000 – 2015، والتي هدفت إلى إعطاء مكانة هامة في الأغلفة المالية لبرامج سياسة الانعاش الاقتصادي، بهدف التقليل من الاعتماد

على قطاع المحروقات من جهة، وإستغلال الإمكانيات السياحية في الجزائر في توفير مناصب شغل ودعم النمو في الناتج المحلي الخام من هذا القطاع.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، وذلك على النحو الآتي:

- الإطار النظري للسياحة.
- تتبع قطاع السياحة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2015، والآثار التنموية المحققة من ذلك.
- تقديم نتائج الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على قطاع السياحة في الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي، ومدى تأثير ذلك على الدورة الاقتصادية، والتي تبقى رهينة بالدرجة الأولى إلى تذبذبات وصدمات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام، وعليه تهدف دراستنا إلى تتبع تأثير قطاع السياحة في الجزائر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع تأثير مكانة قطاع السياحة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي في الإقتصاد الجزائري، وانعكاساتها الايجابية على الإقتصاد الوطني، وتأثير ذلك على النمو الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2015.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أولاً: الإطار النظري للسياحة.

1. تعريف السياحة:

التعريف الأول: تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963م، حيث عرف أن السياحة " السياحة هي ظاهرة إجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر، لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهرا، بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية"[1].

التعريف الثاني: هي النشاط الاقتصادي الذي يجعل السائح ينفق الأموال ينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليهم السائح، ويتجول في بلدانهم وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من أجل التعليم أو المتعة ...الخ[2].

التعريف الثالث: تعريف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في1972 ،يعرفها على أنها" : فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي"[1].

[1] محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر د.ت، ص61.

[2] محمد مرسي الحريري ، جغرافية السياحة ، الإسكندرية – مصر–د دار المعرفة الجامعية ، 1991 ،ص18

من خلال التعاريف السابقة يمكننا **صياغة التعريف التالي** للسياحة:

" السياحة هي تنقل الأشخاص داخل الإقليم الإقتصادي للبلد أو خارجه بغرض النزهة، أو العمل، التداوي، أو الدراسة، أو غيرها، لمدة تفوق الـ 24 ساعة، يكون لهذا التنقل منافع إقتصادية وإجتماعية...الخ".

2. **عناصر الجذب السياحية**: يمكن تلخيصها في عدة نقاط كما يلي[2]:

عناصر المواقع السياحية: و تشمل العناصر الطبيعية مثل :أشكال السطح و المناخ و الغابات، و عناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات و المتاحف و المواقع الأثرية التاريخية؛

النقل : بأنواعه المختلفة و الطرق والمسالك و وسائل النقل (البرية و الجوية و البحرية... إلخ).

أماكن الإيواء: سواء التجاري منها كالفنادق، أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.

التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي و الإدارة السياحية و البنوك.

خدمات البنية التحتية: كالمياه و الكهرباء و الاتصالات و الأسواق و أعمال الترجمة .

يضاف إلى كافة هذه العناصر الجهات المنفذة لصناعة السياحة، فتنمية السياحة عادة ما تنفذ من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.

3. **أنواع السياحة**: هناك العديد من المعايير التي يؤخذ بها عند تقسيم السياحة كالتالي:

1 – حسب جنسيات السياح : تنقسم السياحة الى نوعين رئيسيين هما:

أ) **– سياحة خارجية (دولية)**: وتكون من قبل مواطنين اجانب داخل حدود دولة اخرى وفي جميع الحالات يتم إختيار الحدود الدولية وصرف عملة أجنبية صعبة خلال فترة السياحة.والسياحة الخارجية تنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة:

– **فالسالبة** تحصل عندما يذهب مواطنون البلاد للسياحة في الخارج وينفقون عملة صعبة وفروها داخل البلاد .

– **والموجبة** تحصل عندما يحضر مواطنون أجانب إلى دولة معينة وينفقون عملة صعبة تساعد في زيادة الدخل الوطني.

ب) – سياحة داخلية : تتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم وتنفق فيها عملة محلية

2– وتقسم السياحة حسب هدفها إلى عدةّ أقسام هي:

أ) – **السياحة العلاجية**:

تكمن في هذا النوع من السياحة الحاجة إلى العلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع وهي تنقسم إلى عدة انواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي :

1– السياحة العلاجية المناخية :

ويتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر في البحار وغيرها.

---

[1] احمد لشهب ، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982 رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1987 ص14 .

[2] يحيى سعيدي وسليم العمراوي – مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013 – ص.ص 98.99.

2 – السياحة العلاجية المعدنية:

تشمل السياحة المعدنية شكل السياحة الصحية الاكثر إنتشارا لكن التقاليد المنتشرة في هذا الميدان تجعلها تتجاوز هذا الإطار تماما حيث أنها تعتبر كاحدى وسائل التسلية والراحة وتملك الجزائر إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية لاتزال غير مستغلة،وفي إطار حصيلة الحمامات المعدنية التي أنجزت عبر كل التراب الوطني سنة 1986م[1]،تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية يمكن أن يسمح إستغلالها بتوسيع المنتجات السياحية.

ب– السياحة الترفيهية[2]:

تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد علما بأن كل إنسان يبحث عن التنوع في حياته ويهرب ويتحرر من روتين (العمل اليومي) وتمثل الراحة الفعالة أحيانا بتغيير مكان السكن وهدف هذا النوع من السياحة هو المحافظة على صحة الفرد.

ج– السياحة الرياضية:

وتقسم الى نوعين سالبة وموجبة،والسياحة الرياضية الموجبة تتمثل بالسفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والاقامة من أجل مشاهدة المباريات والإحتفالات الرياضية [3] .

والسياحة الرياضية بشكل عام تشكل وسيلة لتطوير التبادل السياحي بالنسبة للشباب ،ويستحسن أن تشجع الجزائر تنظيم هذه التظاهرات عبرالوطن.

د– السياحة الثقافية :

وتهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الشخص من خلال تشجيع حاجاته الثقافية للتعرف على المناطق والدول غير المعروفة له وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الاثرية والشعوب وعاداتها وهذا النوع من السياحة مشهور ومعروف في مصر واليونان وايطاليا،وهي سياحة نخبوية حتى من البلدان المتقدمة لانها تكاد تنعدم في الجزائر إذا لاتجد اقبالا لحد الان من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السواح الاجانب ومهما يكن ينبغي أن يشكل تعميم السياحة الثقافية هدفا لتقويم التراث الثقافي (علم الاثريات والمتاحف والمسارح) من زاوية تجارية محضة وفي نفس الوقت وسيلة لتشجيع الشباب على الاهتمام بالثقافة بكل أشكالها .

هـ– السياحة الرسمية: تنقسم إلى نوعين :

1- السياحة الرسمية :

وتكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو اشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية أو من أجل المشاركة في إحتفالات دولية معينة .

---

[1] الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائر نوفمبر2000 ص 9.

2هويدي عبد الجليلي – العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة – مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي العدد 90 ، 09 ديسمبر 2014 – ص.ص212 – 213.

3 مروان محسن السكر العدوان –الخدمات السياحية –عمان الاردن سنة1996. –ص17.

2- **السياحة الرسمية الاقتصادية** : وتكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض التجارية والصناعية .

سيسمح تطوير شبكات الاتصال وتحرير الاقتصاد بزيادة الزيارات الشخصية أو في اطار التظاهرات المختلفة،كالمؤتمرات والأسواق والمعارض .. الخ .

كما ينبغي أن تركز جهود الترقية من خلال توفير عرض خاص (فيما يخص امكانيات الإستقبال وتقنيات الاتصال وتهيئة المساحات... الخ) على تنمية هذه السوق في مجال الاجتماعات المهنية التي تعرف إنتشارا واسعا وذات النتائج المعروفة على الصعيد الاقتصادي.

و- السياحة الدينية :

وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية ومن أشهر المواقع الدينية في العالم التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير كمكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية وكذلك دولة الفاتيكان في روما بالنسبة للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

السياحة ذات الطابع الديني التي لايمكن إعتبارها شكلا من أشكال السياحة في الجزائر وحسب العرف تتم على شكل طقوس حول الاضرحة المصلية المعروفة نوعا ما،وقد أدى تطور المجتمع إلى تراجع هذه التظاهرات التي تشكل تراثا ثقافيا كفيلا بتطوير المنتجات السياحية من ناحية أخرى ،يمكن إعادة الاعتبار للمواقع الدينية التي أعتادت على زيارتها مختلف الطوائف الدينية قصد تشجيع النشاط السياحي.

ي – السياحة حسب الشكل التنظيمي وهي:

1- السياحة الجماعية :

وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الاماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها،وهي تنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر وتنقسم الى قسمين :

أ) – **تنظم المجموعة الواحدة برنامج** الرحلة لوحدها من حيث مدة الاقامة في المناطق السياحية والاقليمية المنوي زيارتها وتحدد طرق المبيت والطعام المنوي استحدامها في الاماكن السياحية أي انه يكون غير مخطط لها مسبقا حسب برنامج .

ب) – **سياحة جماعية منظمة** : يكون برامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة او وكالات السياحة والسفر ومحدودة ظروف المنام والطعام وعدد الليالي التي يقضيها السياح والامكنة المنوي زيارتها .

2- سياحـة فرديـة :

وهي سياحة من افراد لوحدهم للاقامة خارج مكان سكنهم الاصلي تنقسم الى نوعين:

أ) – سياحة فردية غير منظمة.

ب) – سياحة فردية منظمة.

4. أهمية وآثار القطاع السياحي على متغيرات الاقتصاد الكلي[1]:

أ –الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:

تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10%على المستوى العالمي .ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد.

يتوقف أثر السياحة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية التي تتمثل في أرقام أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والملاهي والمقاهي، وقد ثبت أن هذه الموارد السياحية تعم جميع قطاعات الاقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج، فالسائح عندما يسدد ما عليه إلى صاحب الفندق فإن هذا الأخير بدوره يقوم بسداد مستحقات عوامل الإنتاج التي تتحول إلى طلب داخل الاقتصاد الوطني، ففي ظل قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب يزيد الإنتاج الوطني، وهذا ما يعرف بمضاعف الاستهلاك، وذلك من خلال العلاقة المباشرة بين القطاع السياحي والاستهلاكي المحلي.

يفترض هذا المضاعف أن جزءا من الاستثمار يتم تحفيزه بزيادة الدخل ويسمى بالاستثمار المستحث .وعليه، فالدخل السياحي الأولي يتم توزيعه على عناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج السياحي والتي تقوم دورها بإنفاقه على السلع والخدمات الوطنية في الداخل وبالتالي يتولد دخل جديد لمنتجي السلع والخدمات، ولكن هؤلاء المنتجين لا يحتفظون هذه المداخيل كاملة، بل ينفقون جزءا كبيرا منها على مختلف السلع والخدمات مما يحدث زيادة جديدة في الدخل وهكذا إلى أن يتلاشى أثر هذا الدخل السياحي الأولي

وكلما انتقل الدخل السياحي من يد إلى يد لينفق من جديد، اتضح أثر السياحة على الاقتصاد الوطني، فتحويل القدرة ونشير هنا إلى أن معدل أثر السياحة على تنمية الاقتصاد يتوقف على حالات **التسرب** التي تقع أثناء تنقل المصروفات السياحية في الدائرة الاقتصادية من خلال اختزان أو **اكتناز** بعض هذه الأموال، أو إنفاقها خارج دائرة الاقتصاد الوطني، أو تأجيل إنفاقها إلى فترات لاحقة، فكلما خرجت الأموال عن الدائرة الاقتصادية للدولة كلما توقف أثرها في تنمية الاقتصاد، ويختلف معدل التسرب في البلاد المتقدمة التي تتمتع بهيكل اقتصادي متقدم عنه في البلاد النامية التي تعاني من ضعف في هيكلها الاقتصادي . بالإضافة إلى ظاهرة التسرب.

هناك ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تؤدي حسب حدتها إلى تقليص الأثر التجميعي المنتظر من المضاعف بصفة عامة يمكن التميز بين[2]:

–الآثار المباشرة للمضاعف : هي الزيادة المباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الإنفاق السياحي، مثل ارتفاع المبيعات والدخل والوظائف الناتجة عن زيادة عدد الليالي التي يقضيها السياح في الفنادق، أي زيادة المبيعات في قطاع الفنادق ؛

[1] "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية" – ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة – لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة من 19 -2001/06/21.

[2] H. Durand et autres : **Economie et politique du tourisme**, Paris, edition LGDJ, 1994.

–الآثار غير المباشرة للمضاعف : هي الزيادة غير المباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الارتباط الخلفي لبعض الصناعات بالقطاع السياحي، أي تلك الصناعات التي تشتري منها السياحة السلع والخدمات بشكل مباشر، فيؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي ؛

–الآثار المستحدثة عن طريق المضاعف : وهي التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي بسبب إنفاق الدخل المكتسب بصورة مباشرة أو غير مباشرة من النشاط السياحي، مثل إنفاق العائلات العاملة في الصناعات التقليدية المداخيل المكتسبة من النشاط السياحي على غذائها وملبسها...الخ.

ب –الأثر على ميزان المدفوعات:

تمثل السياحة عاملا مهمًا في ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققه من عوائد. إذ تشير الإحصاءات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة على المستوى العالمي تبلغ 476 مليار دولار عام 2000 م، بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من المصادر الأخرى كالمنتجات البترولية , والسيارات , وأدوات الاتصال , والأقمشة،وغيرها من السلع والخدمات.

ج –الأثر على التوظيف والعمالة:

يمثل قطاع السفر والسياحة مصدرًا رئيسًا للتوظيف والعمالة ؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن اقتصاد السياحة استوعب أكثر من 192 مليون شخص على المستوى العالمي – حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2000 م – منهم 73 مليون شخص في صناعة السياحة مباشرة .وتشير بعض الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى .وتتمثل معظم الفرص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك المشروعات العائلية، ويختلف تأثير النشاط السياحي باختلاف أهميته في الدخل الوطني، وترتيبه ضمن القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها، وخلصت دراسة أجريت حول مدى تأثير السياحة على التشغيل إلى أن:

–بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة ؛

–بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنها تستحدث وظائف جديدة بنسبة % 75 من عدد الوظائف التي تنشأفي القطاع الفندقي.

–بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنه تنشأ وظائف بنسبة تقارب % 100 من الوظائف التي تستحدثها الفنادق ، وعليه فإن السياحة تنشأ 2.75 وظيفة لكل غرفة فندقية.

نشير هنا أنه لا يقتصر دور السياحة على استحداث وطائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفندقة، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية .ويذهب الاقتصادي الإنجليزي **روب دافتسون** إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف[1] .

–**العمالة المباشرة**، والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم، والمكاتب السياحية والرحلات والنقل، أي العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته وإيوائه وطعامه ؛

[1] عشي صليحة – " الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر ،تونس والمغرب –مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة – جامعة باتنة 2004– ص 79 .

-**العمالة غير المباشرة** والتي تشمل الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات التي تمد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة باحتياجاتها من السلع والخدمات مثل قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية.

د –الأثر على الاستثمار في البنى التحتية:

تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، والطرق،والموانئ،وأنظمة المجاري،ومعامل تنقية المياه، والمتاحف،والمراكز الطبيعية، وغيره ا .وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

هـ –تنمية المناطق الريفية والنائية:

تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بد لا من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدحمة. وبالتالي تسهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

و –تمويل الموازنة العامة:

يوفر قطاع السياحة مصدرًا مهمًا للتمويل للحكومات يتمثل في عائدات الضرائب على الأنشطة السياحية والتي يأتي في مقدمته الضرائب على المطاعم وأماكن الإقامة، والضرائب على مستخدمي المطارات، وضرائب المبيعات، ورسوم دخول المتاحف و الحدائق والمنتزهات العامة، وغيرها من المصادر الأخرى.

ثانيا: مكانة السياحة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2015، والآثار التنموية المحققة من ذلك.

فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2014، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هدا البرنامج [1] تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية،وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008،وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي[2]:

[1] وزارة السياحة، تطور قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ص 12.

[2] نفس المرجع السابق، ص 18.

1- المرحلة ما بين 2004-2007:

إنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003[1].
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.
- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هده الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والدين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

3. الإجراءات المتخذة لدعم وترقية الاستثمار ضمن سياسة الانعاش الاقتصادي 2000 – 2015.

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت في تدابير متخذة لدعم الاستثمار السياحي، وأخرى لدعم التكوين وثالثا تدابير لدعم الترويج السياحي، وإجراءات دعم الاستثمار السياحي شملت هذه الإجراءات تهيئة وتحكم في العقار السياحي من جهة،وتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى، ومن بين هذه الإجراءات نذكر[1]:

[1] الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

التهيئة والتحكم في العقار السياحي :يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال2003، والتي تمثلت في استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة[2] ، العقار السياحي، استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

إجراءات دعم التكوين.

إيمانا من الدولة الجزائرية بأن الموارد البشرية هي العنصر المحوري للخدمات،فإنها ستستفيد من الإجراءات والتدابير التالية:

-إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة 2004-2005 لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، باقتناء دعامات بيداغوجية عصرية، وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.

تدابير دعم النوعية.

إن إحدى نقاط ضعف المنتج السياحي الجزائري اليوم،هي نوعية الخدمات التي يمكن القول أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، وعليه أولت السلطات العمومية عناية خاصة بهذا الجانب المهم.

ويتعلق الأمر هنا ببرنامج العمل الذي يعرض للدراسة من طرف المجلس الوطني للسياحة، ومن بين أهم الأعمال المقترحة لتحسين نوعية الخدمات في هذا المجال نذكر ما يلي :

- مواصلة عمليات التقييس والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة من خلال تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم تلك النشاطات والمهن.

-توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمد في العالم، والمعمول به في ميدان السياحة المستدامة.

إجراءات دعم تأطير النشاطات السياحية محليا.

إن الدور المحوري للمصالح الخارجية اللامركزية في تنفيذ ومتابعة برنامج إنعاش القطاع ،يتطلب إجراءات الدعم التالية:

- إنجاز سفريات لمديريات السياحة، حيث أن معظمها يعمل اليوم في ظروف مادية لا تتماش مع المهام الموكلة لها، لا سيما في مجال مراقبة النوعية وتصنيف المؤسسات الفندقية ومتابعة نشاطات وكالات السياحة والأسفار ودعم الاستثمار.
- تزويد هذه الهياكل بوسائل النقل وتجهيزات الإعلام الآلي التي لم تستفد الأمن موارد ضعيفة لاقتناء تجهيزات الإعلام الآلي ولا من أي تخصيص مالي لوسائل النقل.

تكثيف المشاركة في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة في الجزائر: يجب التركيز هنا على المشاركات في التظاهرات الدولية، وخاصة في الدول الموفدة للسياح، لإعطاء صورة عن الجزائر الجديدة، وعليه يقترح في المرحلة الأولى تكثيف مشاركة الجزائر في المعارض السياحية الأوروبية، خاصة بفرنسا، إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا وهولندا.

[1] هدير عبد القادر- واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها – رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الجزائر 2006- ص.ص230-236.

[2] القانون 03 – 01 المتعلق بالتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في 2003/02/19.

الخاتمة:

يتضح مما سبق ذكره أن ترقية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- التنمية المستدامة مفهوم واسع يشمل كل ميادين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدف بالخصوص إلى تحقيق حياة الرفاهية لأجيال الحاضر وضمان الحياة الكريمة للأجيال القادمة مع حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني؛

- ركزت الجزائر في السنوات الأخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتجديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية والولائية، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية،...الخ)، إلا أن هذه البنى وإن كانت ضرورية، فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية مستدامة؛

- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب؛

- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقبلة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه؛

- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية .

و من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:

- فتح مؤسسات تعليمية عالية لتوفير وتأهيل الأدلاء والمرافقين للوفود السياحية؛
- تشجيع وجذب رؤوس الأموال لإقامة مرافق سياحية عملاقة متطورة؛
- تدعيم المنظومة القانونية و التشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية و التسهيلات لممارسي قطاع السياحة؛
- بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية و البصرية والمقروءة.. ؛
- الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.

وبهدف تحقيق تنمية سياحية متوازنة فإنه من الضروري:

- تحديد الجهات المسئولة عن حماية البيئة الطبيعية و تنمية مواردها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للحفاظ على الموروث الحضاري لما تشكلها الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة و وجوب حمايتها و تنميتها.
- تنمية الصناعات الصغيرة و الحرفية ذات الطابع التراثي و تلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية و تحديد المواقع المخصصة و الصالحة للاستثمار السياحي و تسهيل سبل إقامتها لما تشكله من أهمية و روابط التغذية للسياحة.

قائمة المراجع:

1. محمد مرسي الحريري،جغرافية السياحة،الإسكندرية – مصر–د دار المعرفة الجامعية، 1991،ص18
2. احمد لشهب،السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982 رسالة ماجستير جامعة الجزائر1987 .
3. يحي سعيدي وسليم العمراوي– مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013 .
4. الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائر نوفمبر2000 .
5. هويدي عبد الجليل – العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة – مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي العدد90 ،09 ديسمبر 2014 .
6. مروان محسن السكر العدوان –الخدمات السياحية –عمان الاردن سنة1996.
7. "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية" – ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة – لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة من 19 -2001/06/21.
8. وزارة السياحة، تطور قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.
9. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.
10. هدير عبد القادر– واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2006.
11. القانون 03–01المتعلق بالتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم11، الصادرة في 2003/02/19.
12. G.P la zoto géographique du tourisme, maison Paris 1990.
13. H. Durand et autres : Economie et politique du tourisme, Paris, edition LGDJ, 1994.